وصرح آخر بجواز الذكر بكل لسان وهو جيد وهل يحرم من الذكر الشهادة بالرسالة ونحوها
سائغة والآية ذكر صنع الآلة ومعجزات النبي والأئمة وصفاتهم أو لا الأقرب الأول
والفرق أن المحرمة من الذكر وما شك في كونه ذكرا فالأولى الاجتناب عندنا والمعتبر في الذكر
هو المتسمية في العرف وربما يظهر من بعض أن ذكر الرسول لذكر الله تعم فيما ذكرنا ولا فرق
في جميع ما ذكر بين الرجل والمرأة والخنثى ولا يشترط في الذكر مط ولو كان لمجرد التنبيه
وكذا القراءة وعدم اللحن ولو ترتب في ذكر واجب من أذكار الصلوة وكذا في قراءة واجبة
منها فلحن بنيهما فهل يفسد الصلوة باغائها عمدا أو لا اشكال ولكن الأقرب الثاني ولو سبق
من الكلام المبطل الدعاء لا مرئيه رجع من دبر أو دبنا كما صرح به بعض الأصحاب
وهل يجوز الدعاء للمؤمنين فيها الحاجة والتنبيه عليها ما لم يكن مفسدا أو لا يجوز ويبطل
به الصلوة مطلقا نعم بعض الأصحاب الأول وصرح بعضهم بالثاني وهو أحوط ولكن
الأول لا يخلو عن قوة وصرح بعضهم بأنه يشترط كون المطلوب بالدعاء مباحا فيبطل بالمحرم
وهو جيد وإذا جهل تحريم المطلوب فهل يشبه صلوته بها أو لا فاختلف منه الأصحاب فذهب
بعض إلى الأول وآخر إلى الثاني والمسئلة محل اشكال فلا ينبغي تركها الاحتياط فيها
ولكن القول الثاني في غاية القوة وهل المراد بالدعاء الطلب من الله تعم من قوله اللهم
اغفر لي وتب علي أو المراد منه ما يسمى دعاء في العرف وإن اشتمل على ذكر أمور لا يليق
بها بالطلب كدعاء السحر الذي رواه أبو حمزة الثمالي فإنه وإن اشتمل على ذكر أهوال نفسه
ونحوه الأدعية المشتملة على ذكر أهوال النفس والمبدء والمعاد الأقرب الثاني فيجوز إن
قرء كلما ورد عن أهل البيت عليهم السلام بنية واجبا وإذا أراد قراءة دعاء فشرع فيه فهل
يجب عليه إتمامه أو لا الأقرب الأول وإذا اختلف نسخ الدعاء فهل يجوز له الإتيان بجميعها

احتياطا

احتياطا أو لا اشكال ولكن الأول لا يخلو عن قوة ولو اختلفت قراءة القراء السبعة والأربعة
الأتيان بجميعها مما ثبت بالروايات وذكر بعض الأصحاب أنه ورد في بعض الروايات
الصحيحة أن الرجل إذا كان في الصلوة فدعاء الوالد فليقطع فإذا دعته الوالدة فليقطع أيضا
وعندي لا يجوز العمل بالمرجوح الأخير من الروايتين ولا يبطل الصلوة بتعمد الحرف الواحد
الغير المعظم فرقا بينه وبين صلوة كما صرح به بعض الأصحاب ولكن الأحوط
تركه كما صرح به بعضهم وهل يبطل الصلوة تعمد الحرف الواحد المعظم المحرف نوع
أنا أريد منها الأمر بالوقاية والوقاية أو الأمر بحافظة من الأصحاب بالأول وهو
الأقرب ولكن الأحوط إتمام الصلوة التي أتى بالمأمور به منها ثم إعادتها كما صرح به بعض
ويندرج تحت محل البحث ألفاظ منها صاد فعلم البيع الإشارة ومنها لفظ شيء إذا قصد
به الأمر كما صرح به بعض ولو استعمل هذه الألفاظ مع ها السكوت اللازم الحاصل بها
في محاورات العرب كما صرح به بعض فقال لا شئ فيه فلا اشكال في فساد الصلوة
كما صرح به بعض الأصحاب وهل جميع حروف التهجي جاءت بصيغة الأمر كالألفاظ
المذكورة لم أجد تصريحا من غير على هذا ثم أن الفارق بين كون الألفاظ المذكورة من الأمر
فيحصل بها البطلان وبين كونها مهملة فلا يحصل بها البطلان هو النية فيد ورفلك سدادها
وهل الباء والام والكاف الجارة والواو والفاء العاطفتان من محل البحث فيحصل
البطلان بتعمد لها منفردة أو لا وجهان فينبغي مراعاة الاحتياط بالاتمام الصلوة
فيما تتفق فيها ذلك ثم اعلم أنها مخصوصا فيما إذا أتى بتلك الحروف بقصد تهجي
لفظ آخر غير عدل عن ذلك واقتصر عليها بل امتثال البطلان حتى لا يخلو عن رجحان ما دخل
حروف التهجي بأسرها إذا أتى بها منفردة للتعديد على حدة كما أنا قال حج منتهى الى تعد

Copyright Imam Sadiq University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)